

# أثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي

محمد الأمين ولد أحمد جدو

باحث اقتصادي من موريتانيا.

## مقدمة

لقد شهد العالم في الربع الأخير من القرن المنصرم تغيرات على المستوى الاقتصادي والسياسي، كان أبرزها ما شهده العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول العالم إلى قطبية أحادية - تقريباً - في إطار ما عرف بالنظام العالمي الجديد.

ودون أن ندخل في التفاصيل حول تعريف هذا النظام ومقارنته بالنظام العالمي القديم ودون أن نجيب عن تساؤلات أخرى مهمة لتعميق النظرة التحليلية للموضوع أهمها: يدور حول ما إذا كان للكيان المغربي من مقومات التكامل ما يستدعي المطالبة به؟ وما هي أهم الآليات اللازمة للوصول إلى ذلك؟ وإلى أي مدى وفقت التجربة المغربية التكاملية في تحقيق أهدافها المرجوة؟ وما هي أهم المعوقات التي اعترضت سبيلها؟ كل هذه الأسئلة سنتغاضى عن الإجابة عنها - نظراً لظروف النشر المسموح بها مكتفين بالخلفية المتوفرة عن هذا الموضوع من الدراسات والأبحاث<sup>(١)</sup>.

وسوف ننتقل مباشرة إلى البحث في تأثير تلك المتغيرات التي رافقت قيام النظام العالمي الجديد في دينامية التكامل الاقتصادي المغربي محاولة منها للإجابة عن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة والمتمثل في: ما مدى تأثير تلك المتغيرات الحاصلة على التكامل الاقتصادي المغربي سواء في جوانبها الاقتصادية أو السياسية؟ مع الإشارة إلى أننا سنركز على تأثيرات المتغيرات الاقتصادية التي رافقتها، مع تسليط الضوء على بعض المتغيرات السياسية التي لها تأثيرات مباشرة، محاولة منا لاستكمال الرؤية حول الموضوع.

(١) لمزيد من التفاصيل في هذا المجال، انظر: مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

## أولاً: أثر المتغيرات الاقتصادية العالمية في التكامل المغربي

إن أهم ظاهرة ميزت النظام الاقتصادي العالمي خلال السنوات الأخيرة الماضية هي ظاهرة الاتجاه نحو «كونية» الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وهو ما يطلق عليه في وقتنا الحاضر العولمة الاقتصادية. إضافة إلى تنامي الارتباط المتبادل في آليات ونظم التجارة العالمية، خصوصاً بعد توقيع معاهدة مراكش في نيسان/أبريل ١٩٩٤ إيذاناً بقيام المنظمة العالمية للتجارة الدولية. هذا إضافة إلى كون العالم اليوم يولي اهتماماً متنامياً للتكتلات الاقتصادية حتى أصبح يطلق على عصرنا عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى.

ولا شك في أن هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية يمثل التعامل معها تحدياً كبيراً بالنسبة للبلدان العربية بعامة والبلدان المغربية بخاصة. وهذا ما سنحاول التعرف عليه.

### ١ - أثر العولمة الاقتصادية في التكامل المغربي

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أبرز التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد تعريف متفق عليه يفسر هذه الظاهرة، بل توجد تعريفات عدة، ودون أن نخوض في تفصيل تلك التعريفات فإننا سنكتفي بالقول إن العولمة الاقتصادية هي «انتقال إلى جعل الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتشابكاً، وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى خضوع العالم

تؤدي العولمة الاقتصادية بطبيعة الحال إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في دور الدولة، وذلك لأن مقومات السيادة الاقتصادية تصبح عالمية بدلاً من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية.

لقوى السوق العالمية. وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في دور الدولة<sup>(٢)</sup>. وذلك لأن مقومات السيادة الاقتصادية تصبح عالمية بدلاً من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية. كما أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الضخمة المتعددة

الجنسية، وتكتسب هذه الشركات مكانتها المتميزة من خلال ما تباشره من تأثيرات في الاقتصاد العالمي وما يصاحب ذلك من تدفق للاستثمارات المباشرة ومن نقل للتكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وهي تحتكر هذه العوامل على المستوى العالمي<sup>(٣)</sup>.

ونظراً لكبر حجم الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات في الكثير من دول العالم،

(٢) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟»، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ١٠١.

(٣) سميحة السيد فوزي، «النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي»، مجلة البحوث والدراسات العربية (معهد البحوث والدراسات العربية)، العدد ٢٢ (١٩٩٤)، ص ٤٦.

فإن البعض يرى أنها قادرة على الحد من سيادة هذه الدول وذلك من خلال تهديدها للدول المضيفة لفروعها بإغلاق تلك الفروع عند اتباع سياسة لا ترضيها، وهذا الإغلاق في حد ذاته يعتبر رادعاً<sup>(٤)</sup>.

وقد تقوم الشركات المالية العابرة القارات كالمصارف وشركات التأمين وصناديق التقاعد، مثلاً، والتي لديها استثمارات في العديد من الدول، بالتدخل في السياسات الاقتصادية للدول المضيفة. وعند عدم رضاها عن تلك السياسات تقوم بسحب استثماراتها وتوظيفاتها الأخرى، مما قد يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملات المحلية وإلى كوارث في السوق المالية للدول المضيفة. ولعل هذا ما حدث في المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥. وكان وراء الأزمات التي عانتها بعض بلدان جنوب شرق آسيا منذ صيف ١٩٩٧<sup>(٥)</sup>.

وفيما يلي سنحاول التعرف على تأثير العولمة في مستقبل التكامل الاقتصادي المغربي، حيث يمكن أن نقول إن بروز العولمة والشركات المتعددة الجنسية، بالشكل السابق، يجعل المنطقة المغربية، بل العربية، في وضع صعب حيث إن العولمة الاقتصادية أصبحت حتمية يفرضها الوضع العالمي الراهن. وعليه فإن أمام المنطقة المغربية خيارين: الأول أن تخضع وتستسلم لتيار العولمة الجارف وبالتالي تحطم كل أمل للتكامل على المستوى المغربي، حيث إن استسلامها هذا يؤدي إلى سلبها جزءاً كبيراً من سيادتها على اقتصادها الوطني من خلال تحكم الشركات المتعددة الجنسية فيه، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من تعارض للمصالح بين هذه الشركات والبلدان المضيفة.

وهذا يجعل خيار الاستسلام للعولمة على النحو السابق خياراً غير عقلاني، مما يحتم على البلدان المغربية البحث في الخيار الثاني، والذي ينطلق من كون العولمة حقيقة يفرضها واقع الاقتصاد العالمي إلا أن الاستسلام والرضوخ لها ليس نتيجة حتمية لهذا الوضع.

إلا أن هذا الخيار يتطلب جهداً أكبر، مما يجعل أتباعه يتخلون عنه، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً للبلدان المغربية إذا تجاوزته تكون قد نجحت بالبقاء في ظل نظام الحياة فيه للأقدر على المنافسة والمساومة.

ويتمثل جوهر هذا الخيار في كون العيش في عزلة عن العالم وما يجري فيه أصبح أمراً مستحيلاً، كما أن تحقيق متطلبات العصر من صناعة امتلاك تكنولوجيا، ومواجهة المنافسة العالمية، أصبح أيضاً أمراً يصعب على الدولة القطرية تحقيقه بانفراد. إلا أن الاعتماد الجماعي على الذات أمر مسموح به وحق طبيعي لكل أمة، مما يجعل من البلدان المغربية كتلة اقتصادية معقولة، لديها كل مقومات البقاء من موارد مالية ومواد أولية. وإذا وظفت هذه الطاقات في سبيل بناء قاعدة صناعية وامتلاك تكنولوجيا، فإنها عندئذ

(٤) الأطرش، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠١.

يمكن أن تدخل إلى الإطار العالمي من منطلق أقوى. كما أن أهميتها ستزيد كلما نجحت باستقطاب بلدان عربية أخرى إلى الإقليم التكاملي.

حينئذ يمكن أن نستفيد من العولة نفسها ونحول كل نقاط الضعف إلى قوة، وذلك بالاستفادة من التقدم التكنولوجي الغربي ومن المنافسة العالمية في ظل نظام يوصف بحرية التجارة طبقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية.

## ٢ - أثر قيام منظمة التجارة العالمية في مستقبل التكامل المغربي

يعد الخامس عشر من نيسان/أبريل سنة ١٩٩٤ من أهم أيام النصف الأخير من القرن العشرين، حيث تم في ذلك اليوم التوقيع من طرف مائة وإحدى عشرة دولة على اتفاقية «مراكش» لإنشاء منظمة التجارة العالمية، وبذلك تم وضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وشملت معظم السلع إلى جانب قطاعات التجارة الدولية الأخرى من خدمات وحقوق ملكية فكرية. وبذلك أصبحت قواعد التجارة عالمية التطبيق.

وقبل أن نتطرق للبحث في الآثار المرتقبة جراء تطبيق هذه الاتفاقية على البلدان المغربية، علينا أن نستعرض موقف البلدان المغربية من الانضمام لاتفاقيات الغات ومنظمة التجارة الدولية.

فهناك أربعة بلدان مغربية من أصل تسعة بلدان عربية وقعت بالفعل على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي وهي: تونس والمغرب وموريتانيا بينما الجزائر وقعت على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، لكنها لا تزال تتمتع بصفة مراقب تمهيداً للانضمام. وتبقى ليبيا خارج إطار المنظمة.

وإذا نظرنا إلى اتساع عضوية منظمة التجارة العالمية لتغطي أكثر من ٩٠ بالمئة من إجمالي التجارة العالمية فإن استمرار وجود بلدان عربية ومغربية خارج هذه المنظمة لن يحول دون تأثر هذه البلدان بالسلبات التي قد تتمخض عن تطبيق قواعد المنظمة، بينما لن تتاح لها فرصة الاستفادة من الإيجابيات. وعلى صعيد التزامات البلدان المغربية في مفاوضات جولة أوروغواي فقد قدمت الدول المشاركة التزامات بتحديد الضرائب الجمركية على السلع الزراعية والمصنعة وتحويل كافة الحواجز والقيود غير الجمركية إلى قيود جمركية، وخفض الدعم المحلي للزراعة بنسبة ١٣ بالمئة على عشر سنوات بمعدل سنوي ١,٣ بالمئة فضلاً عن الالتزام بخفض التعريفات الجمركية التي أقرها اتفاق الزراعة.

ولقد التزمت المغرب بتثبيت الضرائب الجمركية على السلع المصنعة على عدد من خطوط التعرفة يتراوح بين ٦٠ بالمئة إلى ٩٠ بالمئة من إجمالي الخطوط، وتثبيت الحد الأقصى للضرائب على السلع المنافسة لمنتجاتها من الملابس والمنسوجات بنسب تبلغ ٤٠ بالمئة في المغرب و ٩٠ بالمئة لتونس<sup>(٦)</sup>.

(٦) أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية... من هافانا إلى مراكش، ط ٢ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧)، ص ٢٤٥.

ومما سبق نجد أن البلدان المغاربية، كباقي البلدان العربية المشاركة، لم تلتزم بخفض التعريفات الجمركية على السلع المصنعة. وإنما انحصر التزامها الأساسي في تثبيت هذه التعريفات عند حد أقصى. كما أنها التزمت بقصر الحماية على الضرائب الجمركية دون اللجوء إلى الإجراءات الحمائية الأخرى.

ومن المزايا المتوقعة للبلدان المغاربية أن تطبيقها لأحكام اتفاقية الغات، وما يتطلب ذلك من خفض للضرائب الجمركية،

والغاء للعوائق غير الجمركية فضلاً عن الالتزام بتحرير إجراءات الاستثمار، كل ذلك سوف يؤدي إلى تهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، وما يصاحب هذه الاستثمارات بالتبعية من نقل التكنولوجيا تعتبر البلدان المغاربية في أمس الحاجة إليه.

تشير التقديرات المبدئية إلى استفادة البلدان المغاربية من خفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود التعريفية في أربعة قطاعات هي المعادن والكيماويات وقطاع الأسماك وقطاع الملابس والمنسوجات..

وفي مجال الصناعات القائمة تستفيد هذه البلدان من مكافحة الغات للإغراق والدعم وإجراءات الوقاية من الواردات. ولطالما عانت الصناعات المغاربية من منافسة غير عادلة من قبل واردات السلع المدعمة أو منخفضة السعر بشكل مبالغ فيه، بخاصة من الدول الآسيوية.

وتشير التقديرات المبدئية إلى استفادة البلدان المغاربية من خفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود التعريفية في الأسواق العالمية، وذلك في أربعة قطاعات سلعية رئيسية من منظور تطوير القدرة على تنمية الصادرات وهذه القطاعات هي: المعادن: وتستفيد من هذا القطاع كل من الجزائر وموريتانيا؛ والكيماويات وتستفيد منه كل من تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛ وقطاع الأسماك وتستفيد منه في المقام الأول موريتانيا التي تعتمد في صادراتها بدرجة كبيرة على الأسماك ومنتجاتها<sup>(٧)</sup>.

ويعد قطاع الملابس والمنسوجات من أهم القطاعات المتأثرة بتطبيق قواعد ومبادئ الغات، حيث إن تحرير المبادلات الدولية لمواد النسيج اثر إقرار جولة أوروغواي للتفكيك التدريجي لاتفاق الألياف المتعددة من شأنه أن يحدث ارتباكاً وعراقيل تجاه الصادرات النسيجية لبلدان المغرب العربي، إلى أوروبا. ذلك أن هذه الصادرات كانت تستفيد من «تفضيلات خاصة» تمكنها من الدخول إلى السوق الأوروبية في إطار الإعفاء الجمركي ودون أن تخضع إلى معوقات الحصص الناتجة عن تطبيق «اتفاقية الألياف المتعددة». في حين تستفيد منتجات البلدان الآسيوية من تفكك هذا الاتفاق الذي سيحسن من قدرتها التنافسية على حساب المنتجات المغاربية<sup>(٨)</sup>.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

(٨) فتح الله ولعلو، «إشكالية العلاقات المغاربية الأوروبية»، مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد (جمعية الاقتصاديين المغاربة)، عدد خاص (١٩٩٥)، ص ١٢٢.

وتعد الأسواق الأوروبية من أهم الأسواق المستوردة للصادرات المغربية من الملابس، حيث تستوعب حوالى ٧٠ بالمئة من الصادرات التونسية والمغربية من هذا القطاع، وبذلك تعتبر المغرب أكبر البلدان العربية المصدرة للمنسوجات والملابس إلى دول الاتحاد الأوروبي وتحتل المركز العاشر على المستوى العالمي من مصدري المنسوجات والملابس لدول الاتحاد، بينما تحتل تونس المركز الثاني عشر على المستوى العالمي<sup>(٩)</sup>.

إن المنافسة الضارية التي ستعانيها البلدان المغربية من طرف الدول الآسيوية، أساساً، في السوق الأوروبية تفرض عليها أن تعمل على تطوير قاعدتها الإنتاجية بهدف رفع كفاءة الإنتاج وتطبيق معايير الجودة لتصبح قادرة على المنافسة.

أما قطاع الزراعة فإنه يعد أكثر القطاعات تأثراً بنتائج الاتفاقية، بالنسبة للبلدان العربية عامة، ذلك أن البلدان العربية بوجه عام بلدان مستوردة للغذاء وتعاني تجارتها عجزاً مزمناً في مختلف مجموعات الغذاء. ويتمثل الأثر السلبي في هذا القطاع في كون خفض الدعم الزراعي في الدول المصدرة سيؤدي إلى زيادة الأسعار، مما يؤدي إلى مزيد من الاختلالات في موازين التجارة الزراعية المغربية ووضع أعباء إضافية على الموازنة لاستيراد الغذاء، فضلاً عن تأثر الإنتاج الحيواني نظراً لارتفاع المتوقع في أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات، فإن البلدان المغربية تعتبر أساساً مستوردة للخدمات والنوع الوحيد الذي تصدره منها هو خدمات الأيدي العاملة التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تحريرها حتى الآن.

ويبقى أن نتحدث عن قطاع النفط الذي يعتبر أهم سلعة تصديرية في ليبيا والجزائر. ومن المعروف أن النفط ومشتقاته لم يدخل ضمن السلع التي شملتها مفاوضات جولة أوروغواي وبالتالي لم يخضع لأي خفض في التعريفة الجمركية أو إزالة للقيود غير التعريفية في حالة وجود مثل هذه القيود<sup>(١٠)</sup>.

والدول المتقدمة إذ تحرص على عدم إدخال النفط ومشتقاته في مفاوضات الغات، لتوفر لنفسها حرية الحركة، في فرض الضرائب والقيود على وارداتها من هذه المادة، في الوقت نفسه الذي تحاول فيه الدول الصناعية اتهام أوبك من خلال الغات بالمشاركة في إقامة تكتل احتكاري يهدف إلى رفع الأسعار وتقييد حرية التجارة. وليس أمام الدول المصدرة للنفط إلا التمسك بالمادة (٢٠) من اتفاقية الغات التي تبيح اتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة والنادرة<sup>(١١)</sup>. وهو ما يفسر أن سلوك أوبك مشروع ومبرر.

إن كل ما سبق يمثل بعض الآثار التي قد تتعرض لها البلدان المغربية التي قد

(٩) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ٢١٤.

(١٠) الجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية... من هافانا إلى مراكش، ص ٢٤٦.

(١١) المنذري، المصدر نفسه، ص ٢١٦.

يعتبر بعضها ايجابياً إذا وظف توظيفاً رشيداً وتعاملنا معه تعامللاً يراعي المنافسة العالمية وما تتطلبه من قواعد إنتاجية كبيرة وطاقات هائلة. قد يعجز كل قطر مغاربي عن إنجازها بمفرده، إلا أننا إذا نظرنا إلى الإطار المغاربي العام نجد أن إنجازها ليس مستحيلاً، وهذا ما يجعل التعامل مع منظمة التجارة العالمية وما صاحبها من إجراءات يمثل تحدياً جديداً يضاف إلى التحديات السابقة بالنسبة للمغرب العربي.

### ٣ - أثر التكتلات الاقتصادية في مستقبل التكامل المغاربي

لا تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجع إلى بداية القرن العشرين وبشكل ملموس بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قامت تكتلات اقتصادية كالسوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة التجارة الأوروبية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية. كما عمدت دول أوروبا الشرقية إلى إنشاء منظمة «الكوميكون» ثم تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما أن هناك اتفاقات إقليمية بين بعض البلدان الإفريقية وأخرى في جنوب شرق آسيا، وتعتبر الاتفاقية الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة من أكثر هذه الاتفاقيات استيفاء للشروط القانونية والاقتصادية<sup>(١٢)</sup>.

إلا أنه يمكن القول إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين، بشكل لافت للانتباه جعل منها سمة أساسية من سيم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي (ميركوسور) والسوق الكاريبي (كاريكوم) وتجمع الاندين. وفي آسيا تجمع (الآسيان) لدول جنوب شرق آسيا، وتجمع (السارك) لدول جنوب آسيا. وفي أفريقيا ظهرت السوق المشتركة لجنوب شرق أفريقيا. وتجمع الجنوب الأفريقي للتعاون والتنمية. والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.

ولعل ما أسهم في هذا التوجه العام الجديد نحو التكتل في صفوف الدول النامية بالذات هو ما شهده آخر عقد الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات، من القرن المنصرم، من اتجاه واضح نحو مزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني والأيدولوجي، فتوصلت دول السوق الأوروبية المشتركة إلى معاهدة ماستريخت عام ١٩٩١ التي تحولت السوق بموجبها إلى اتحاد أوروبي، ويضم هذا التجمع حوالي ٣٧٠ مليون نسمة. ثم ما لبثت الولايات المتحدة أن أعلنت في عام ١٩٩٢ عن إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وتضم كلاً من كندا والمكسيك إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويضم هذا التجمع أيضاً حوالي ٣٦٠ مليون نسمة.

ولا تقتصر أهمية هذين التجمعين على التعداد السكاني فقط، بل على حجم الناتج القومي أيضاً لكل تجمع والذي وصل إلى حوالي ٧,٥ تريليون دولار للاتحاد الأوروبي

(١٢) عبد الحكيم الرفاعي، السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ١٩٧٦)، ص ١٢٨.

وحوالى ٦,٥ تريليون دولار لتجمع النفطاً<sup>(١٣)</sup>. وفي الاتجاه نفسه ونحو المزيد من التكتل الاقتصادي ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع العملاق لدول آسيا والباسيفيكي «أيبك» وتعتبر قمة سياتل التي دعا إليها الرئيس الأمريكي كلينتون في عام ١٩٩٤ نقطة الانطلاق الحقيقية لهذا التجمع الضخم الذي يضم في عضويته ١٨ دولة من بينها دول الآسيان ودول النفط وعدد من دول أمريكا اللاتينية ودول مجموعة النمر فضلاً عن اليابان والصين. ويبلغ الناتج القومي الإجمالي لهذا التجمع حوالى ١٣ تريليون دولار وهو ما يمثل نصف الناتج القومي الإجمالي العالمي. فضلاً عن سيطرته على حوالى ٥٠ بالمئة من تجارة العالم<sup>(١٤)</sup>.

إذا كانت الدول المتقدمة تحرص على وجودها ضمن أكبر قدر من التكتلات من أجل حماية مصالحها الاقتصادية، فكيف بنا نحن وأقصد الدول العربية بصفة عامة والمغربية بصفة خاصة؟ ألسنا أكثر احتياجاً لمثل هذا النوع من التكتل؟

مما سبق يتضح لنا مدى أهمية وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي. وكيف أن الدول المتقدمة بل والأكثر تقدماً، تحرص على وجودها ضمن أكبر قدر من التكتلات من أجل حماية مصالحها الاقتصادية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: إذا كان هذا هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة القادرة على المنافسة والتي بيدها صياغة القوانين الاقتصادية العالمية، فكيف بنا نحن وأقصد الدول العربية بصفة عامة والمغربية بصفة خاصة؟ ألسنا أكثر احتياجاً لمثل هذا النوع من التكتل؟ ألا تتوفر لدينا مقومات النجاح لتكتل اقتصادي من حيث السوق والموارد؟ اعتقد أنه لا يوجد مبرر يمنعنا من ذلك، فإضافة إلى المصالح الاقتصادية ترتبط الدول المغربية (والعربية عموماً) بروابط قومية وجغرافية... تعتبر مقوماً أساسياً لأي تكامل منشود. في ظل ظرفية حالية ومستقبلية لا مجال فيها للدول الصغيرة والضعيفة.

وإذا كان كل ما سبق يبين لنا أن المتغيرات التي رافقت ظهور النظام العالمي الجديد كلها تعتبر تحديات يمكن توظيفها لخدمة التكامل الاقتصادي بوصفه البديل الوحيد، فإن المتغيرات السياسية التي رافقت قيام هذا النظام لا تقل شأنًا عن سابقتها.

## ثانياً: أثر المتغيرات السياسية الدولية في مستقبل التكامل المغربي

إذا تفحصنا أثر قيام النظام العالمي الجديد من النواحي السياسية في البلدان المغربية بشكل خاص، نجد أن المتغيرات السياسية التي رافقت قيام هذا النظام والتي

(١٣) المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية... من هافانا إلى مراكش، ص ٢١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٢.



لها تأثير مباشر في المغرب العربي تتلخص أساساً في قضية لوكربي. وما لهذه القضية من تأثير مباشر في مسار العمل المغربي المشترك، حيث كانت سبباً رئيسياً في عرقلة المسار التكاملي، ثم قضية الصحراء الغربية والتي يمكن القول إنها من الأزمات المخضمة التي عاشت في ظل النظام القديم وحاول النظام العالمي الجديد حلها من خلال تنظيم استفتاء تشرف الأمم المتحدة عليه. إلا أنها لا تزال مستعصية.

ثم إن تطبيق الديمقراطية والذي أصبح سمة من سمات هذا النظام كان له أثره البارز في الساحة المغربية من خلال أزمة الجزائر.

وفي الحقيقة فإن كل واحدة من هذه القضايا تحتاج إلى دراسة مستقلة. إلا أننا في هذا المجال سنكتفي بالإشارة إليها لاستكمال الرؤية حول الموضوع.

علاوة على ما سبق فإن المنطقة المغربية ورثت عن الثنائية القطبية التي حكمت النظام الدولي القديم ما انتابها من خلافات وتصارع. حيث انعكس ذلك التصارع على المنطقة وأحدث استقطاباً سياسياً حاداً جر دول المنطقة جراً إلى الانتماء إلى المعسكرات الدولية المتصارعة، وفاقم من أسباب التنافس والخلاف فيما بينها. وأدى ذلك إلى انقسام دول المنطقة إلى محورين: محور متحالف مع المعسكر الشرقي. ومحور متحالف مع الغرب<sup>(١٥)</sup>.

وأثر بروز بؤادر النظام الدولي الجديد فإن المغرب وجد نفسه مهمشاً. فحلفاء الاتحاد السوفياتي ارتفع عنهم الغطاء فجأة بانهيائه، والذين سايروا الغرب في ظرفية التقاطب السابقة وجدوه في استغناء عنهم. ويمكن الاستدلال على ذلك بموقف البرلمان الأوروبي من موضوع البروتوكول المالي الرابع مع المغرب. فعلى الرغم من أن المغرب لم يشهد وضعية مأساوية لحقوق الإنسان تتجاوز ما كان عليه الحال سابقاً، فإن البرلمان الأوروبي اعترض على توقيع البروتوكول مبرراً ذلك بأوضاع حقوق الإنسان المتردية<sup>(١٦)</sup>.

وإذا كان هناك من المحللين السياسيين من يعتقد أن منطقة المغرب العربي لا تكتسب أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة بوصفها القطب المسيطر في هذا النظام حتى الآن، حيث إنها لا تعامل هذه المنطقة في إطار استراتيجية مستقلة بل تعاملها في إطار استراتيجيتها نحو الشرق الأوسط أو استراتيجيتها نحو أوروبا، فإن البعض الآخر من المحللين يعتقد أن النظام الدولي الحالي ما هو إلا نظام انتقالي نحو نظام آخر جديد، لا بد أن يكون قائماً على ثنائية قطبية سيكون طرفاها الولايات المتحدة وأوروبا. وهم يرون أن المغرب العربي مرشح إلى أن يكون إحدى الساحات التي ستشهد تناقضات وصراعات القطبين الأوروبي والأمريكي.

(١٥) انظر مداخلة ابراهيم أبراش في: ابراهيم أبراش [وآخرون]، «ندوة المستقبل العربي: المغرب العربي والنظام الدولي الجديد»، أعد ورقة العمل عبد الإله بلقزيز؛ أدار الندوة وأعد تقريرها عبد الإله بلقزيز، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ١٢٩.

(١٦) انظر مداخلة العربي مفضال في: المصدر نفسه، ص ١٣١.

ومن المؤشرات التي يستدل بها في هذا المجال الاختلاف في إدارة أزمة لوكربي بين الولايات المتحدة المتشددة ودولة أوروبية كبريطانيا التي كانت من أوائل الدول التي أبدت الاستعداد للتفاهم مع ليبيا، وكألمانيا التي حاولت تبرئة ساحة ليبيا قضائياً، وكإيطاليا بصفتها الشريك الاقتصادي الأول لطرابلس<sup>(١٧)</sup>.

وفي السياق نفسه يرى الآخر أننا الآن في مرحلة انتقالية وأن العالم سائر إلى تعددية قطبية، حيث توجد ثلاثة أقطاب اقتصادية مهيمنة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وأوروبا الغربية، وتظهر هذه الثلاثية القطبية كما يلي<sup>(١٨)</sup>:

- **الولايات المتحدة** بامتدادها إلى المكسيك وكندا في اتفاقية التبادل الحر للشمال الأمريكي (NAFTA) المصادق عليها عام ١٩٩٣. وإذا نظرنا إلى التبعية الاقتصادية التقليدية لأمريكا اللاتينية باتجاه الولايات المتحدة، فإن NAFTA تصبح المجال الاقتصادي والسوق الأكثر أهمية في العالم.

- **اليابان**: باعتمادها على امتدادها الطبيعي لمجالها الاقتصادي إلى السوق الآسيوية. بذلك تستطيع أن تكون قطباً اقتصادياً مهيماً ومنافساً.

- **أوروبا الغربية** بتوسعها إلى أوروبا الشرقية لتشكيل المجال الأوروبي (E.E.E) أو ما يعرف «بالبليت المشترك».

هذه الأقطاب الثلاثة يحرص كل واحد منها على تحقيق مصالحه الاقتصادية التي قد تختلف أو تتعارض مع مصالح القطب الآخر وهناك بعض الأمثلة التي توضح مثل ذلك التعارض<sup>(١٩)</sup>:

- **الحرب التجارية** (عبر الإجراءات الإدارية والتهديد بالعقوبات الاقتصادية) التي شنتها الولايات المتحدة، وأوروبا، بدرجة أقل، حتى عام ١٩٩٥ على اليابان.

- **الصراع الفرنسي الأمريكي** حول «الاستثناء الثقافي» المرتبط باتفاقية الغات.

- **وفي داخل أوروبا** نفسها نجد رد فعل فرنسا التي تحاول تجنيد الجزء اللاتيني من أوروبا (إيطاليا، أسبانيا، البرتغال) للتصدي للبروز الألماني عقب تحطيم جدار برلين. - وأخيراً نجد سباق هذه الأقطار نحو الأسواق الأخرى خارج العالم الغربي، والتي قد يكون المغرب العربي مجالاً للمنافسة فيها.

وفي الحقيقة فإن التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي إنما تخص الشمال وإعادة حساباته مع الكتلة الشرقية. أما فيما يخص الجنوب وعلاقته مع الشمال فلم يتغير فيها شيء. وبالتالي فإن الاستراتيجيات لا تزال هي هي. وإذا كان هناك من تغير فإنه يقتصر على مستوى السياسات. فالاستراتيجيات لم يطرأ عليها تغيير جدي وبخاصة منها تلك الاستراتيجيات الكبرى التي يقع الوطن العربي ضمن موضوعاتها وحساباتها.

ومن واقع رسوخ المصالح الغربية التقليدية في المنطقة العربية فإن علاقة قوى النظام الأساسية بالمغرب العربي ستظل محكومة - في جوهرها - بخلفية تلك المصالح

(١٧) انظر مداخلة عمر الطيبي في: المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٨) عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٣٨٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

التي لم تنل من التطورات<sup>(٢٠)</sup>.

إن التحليل السابق لما حدث أو يمكن أن يحدث من تغيرات على المستوى الدولي له تأثيرات سلبية مباشرة في الساحة المغربية. ويتوقف حجم هذه التأثيرات على طبيعة تعامل المغرب العربي مع هذه التغيرات بوصفه الطرف الثاني في المعادلة، حيث إنه لا سبيل أمام المغرب العربي؛ في مواجهة إعصار النظام الدولي، إلا السير عكس التيار من خلال مزيد من الاندماج في المحيط العربي، واستنهاض قدراته التنافسية!

والشيء المؤسف هنا أن يكون حديثنا عن المغرب العربي ككيان واحد حديثاً افتراضياً، حيث إننا في الواقع أمام عدة أقطار لكل منها سياسة معينة، وتحظى بتعامل معين من طرف القوى الدولية الكبرى بحسب الموقع في استراتيجيتها وفي رهاناتها الإقليمية والعالمية.

## خاتمة

إن هذه الدراسة تبين لنا أن مجمل التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي لها تأثير مباشر في الدول المغربية. وحيث إن هذه التغيرات تجعل البلدان المغربية أمام خيارين: إما أن تذوب في الإطار العالمي الواسع، أو أن تسعى إلى أن تدخل إلى الإطار العالمي بعد أن تنشئ بينها أسباب التعاون من خلال تكامل اقتصادي يعتبر هو البديل الوحيد إذا أرادت أن تحافظ على كيانها كواجهة عربية في ظل التكتل الأوروبي ومشروعات الشراكة المطروحة في الساحة، وفي ظل تطبيق مبادئ الغات. وينبغي أن نشير إلى أنه لا يوجد مانع من الناحية النظرية من إنشاء مثل هذا التكامل حيث إن مجمل الدراسات توصلت إلى أن البلدان المغربية تتمتع بكل مقومات التكامل الأساسية سواء أكانت ثقافية اقتصادية كوحدة الدين واللغة وتشابه العادات والتقاليد إضافة إلى التواصل الجغرافي وتقارب فترات الاستقلال السياسي والتطور الاقتصادي، هذا إضافة إلى وجود الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك من طاقة بشرية وخامات معدنية وموارد زراعية.

وينبغي أن نشير أيضاً إلى التجربة المغربية في التكامل والممتدة على مر العقود الأربعة الماضية، والتي توجت بإنشاء الاتحاد المغربي في سنة ١٩٨٩، وما رافقه من بناء أجهزة التكامل وإعداد الدراسات والمشروعات المشتركة. إلا أن عمر هذا الاتحاد لم يطل كثيراً بل تحطم على صخرة العوامل السياسية حيث تم تجميده من بعض الدول المشاركة في سنة ١٩٩٥. ومع أن هناك محاولات في الفترة الأخيرة لإحياء هذا الاتحاد وإنعاشه فإنه يبقى الأمل الوحيد في ظل هذه المتغيرات العالمية لتحسين وضع البلدان المغربية من الناحية التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي في ظل المنافسة العالمية □

(٢٠) انظر مداخلة إبراهيم أبراش في: «ندوة المستقبل العربي: المغرب العربي والنظام الدولي الجديد».